

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٨٩٩

الاثنين، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دي لا فوينتي راميرس/السيد غوميس روبليدو فردوسكو	(المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إستونيا	السيد يورغنسون
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة ديشونغ
	الصين	السيد جانغ جون
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد دانغ
	كينيا	السيد كيماني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد هماني بابا بابو
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد

جدول الأعمال

والسلام والأمن في أفريقيا







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال.

أقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل إثيوبيا للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين للمشاركة في هذه الجلسة السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ وفخامة السيد أولوسيغون أوباسانجو، الممثل السامي لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للقرن الأفريقي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في إثيوبيا. وأرحب بحضور الرئيس أوباسانجو، ممثل الاتحاد الأفريقي السامي للقرن الأفريقي.

لقد بلغ النزاع الذي دام عاما في منطقة تيغراي في إثيوبيا أبعادا كارثية. إن القتال يضع مستقبل البلد وشعبه، فضلا عن استقرار منطقة القرن الأفريقي الأوسع، في حالة من عدم اليقين البالغ. ففي الأيام الأخيرة، تقدمت قوات تيغراي جنوبا نحو أديس أبابا بالتنسيق مع جيش تحرير أورومو. وأعلنت حكومة إثيوبيا حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلد، وأعلنت أنها تخوض حربا وجودية. وفي أماكن أخرى، لا يزال انعدام الأمن في منطقة أوروميا يزداد سوءا، في حين أن الحالة في أجزاء من منطقة بني شنقول – قمز لا تزال متوترة.

كان هناك الكثير من التكهنات حول كيفية تطور الأزمة خلال الأسابيع المقبلة. ففي بلد يزيد عدد سكانه على ١١٠ ملايين نسمة وبه ٩٠ مجموعة عرقية مختلفة و ٨٠ لغة، لا يمكن لأحد أن يتنبأ بما سيجلبه استمرار القتال وانعدام الأمن. غير أنني أود أن أوضح: إن ما هو مؤكد هو أن مخاطر انزلاق إثيوبيا إلى حرب أهلية متسعة النطاق مخاطر حقيقية للغاية. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى كارثة إنسانية ويهدد مستقبل بلد هام كهذا.

وستكون التداعيات السياسية لتكثيف العنف في المنطقة الأوسع نطاقا هائلة، مما يضاعف من الأزمات العديدة التي تعصف بالقرن الأفريقي. ففي شمال إثيوبيا فقط يحتاج اليوم أكثر من ٧ ملايين شخص إلى المساعدة الإنسانية. ولا تزال الجهود الرامية إلى حشد المساعدة في تيغراي، حيث يحتاج أكثر من ٥ ملايين شخص إلى الغذاء ويعيش ما يقدر ب ٤٠٠ ٠٠٠ شخص في ظروف شبيهة بالمجاعة، تقوض بسبب عدم القدرة على نقل النقد والوقود والإمدادات إلى المنطقة. ولم تصل أي شاحنات معونة إلى ماكيلي منذ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر وسط استمرار الغارات الجوية.

وظلت رحلات الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة معلقة منذ أن أجبرت الغارات الجوية في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر طائرة على العودة إلى أديس أبابا. ولم نتمكن من نقل الوقود إلى تيغراي منذ آب/أغسطس. وعلى الرغم من أنه تم نقل بعض إمدادات الطوارئ، مرت أربعة أشهر منذ إرسال آخر شحنة كبيرة من الأدوية والإمدادات الصحية إلى تيغراي. ويعني عدم الوصول أن المنظمات الإنسانية اضطرت إلى تقليص الأنشطة الأساسية المنقذة للحياة، بما في ذلك نقل المياه بالشاحنات، وتوزيع الأغذية، والعيادات المتنقلة، ودعم الأطفال والأمهات الذين يعانون من سوء التغذية الحاد. كما تتصاعد الاحتياجات والمخاوف المتعلقة بالحماية بسرعة في منطقتي أمهرة وعفار مع فرار أعداد كبيرة من الناس من ديارهم حيث يستمر اتساع نطاق القتال.

ولنتذكر أن هذه الأزمة التي يزداد اتساع نطاقها تحدث في بلد كان يواجه أصلاً تحديات إنسانية هائلة، بما في ذلك النزاعات المحلية والفيضانات والجفاف وتفشي الأمراض المعدية. وفي حين أن

الاحتياجات أشد حدة في الشمال، يقدر أن أكثر من ٢٠ مليون شخص في جميع أنحاء إثيوبيا بحاجة إلى شكل من أشكال الدعم الإنساني. وهناك أكثر من ٥ ملايين شخص مشردين داخلياً. وقد سافر منسق الإغاثة في حالات الطوارئ مارتن غريفيث إلى إثيوبيا في عطلة نهاية الأسبوع لاستعراض الاحتياجات المتزايدة لإثيوبيا والتخطيط لاستجابة إنسانية أكبر، إذا ما استمر القتال، كما يُخشى. ولا يزال الوصول غير المقيد إلى مناطق النزاع أمراً أساسياً.

ففي الأسبوع الماضي، ألقى تقرير التحقيق في النزاع في تيغراي الذي يجريه المكتب المشترك لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان، ويغطي الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ وحزيران/يونيه ٢٠٢١، الضوء على المعاناة المروعة التي تكبدها المدنيون. وخلص التقرير إلى أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن جميع أطراف النزاع، بما في ذلك قوى الدفاع الوطني الإثيوبية وقوات الدفاع الإريترية وقوات أمهرة الخاصة والميلشيات المتحالفة معها من جهة، وقوات تيغراي من جهة أخرى، قد ارتكبت انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين، بما في ذلك الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية، والهجمات العشوائية التي تسفر عن وقوع ضحايا مدنيين والقتل خارج نطاق القضاء، والتعذيب، والاحتجاز التعسفي، والعنف الجنسي والجنساني، والتشريد القسري.

ويذكر التقرير أن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ربما تكون قد ارتكبت. كما أنه يحدد الخطوات التي ينبغي اتخاذها لضمان المساءلة عن تلك الأفعال. وسلطت المفوضة السامية باشيليت الضوء في ملاحظاتها الأسبوع الماضي على استمرار حوادث الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. وفي الآونة الأخيرة، ازدادت حوادث خطاب الكراهية واستهداف الجماعات العرقية بمعدل ينذر بالخطر. وفي هذا الصدد، فإن دعوة مجلس الأمن في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى الامتناع عن الكلام التحريضي والتحريض على العنف هي دعوة طيبة وفي أوانها.

لا بدّ من وقف فوري للأعمال العدائية. كان ذلك هو النداء الذي أطلقه الأمين العام، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي فقي، والأمين التنفيذي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وُركنه غيبيهو، وزعيم كينيا الجارة الرئيسية لإثيوبيا، الرئيس أوهورو كينياتا، ومجلس الأمن. كما دعوا إلى إجراء مفاوضات بشأن وقف دائم لإطلاق النار وتهيئة الظروف لإجراء حوار إثيوبي شامل للجميع لحل الأزمة وإرساء الأساس للسلام والاستقرار في جميع أنحاء البلد.

وما برح الأمين العام على اتصال متكرر برئيس الوزراء آبي أحمد علي وهو يحث على ضبط النفس والحوار ويعرض مساعيه الحميدة. وعلاوة على ذلك، عرض الأمين العام على الرئيس أوباسانجو الدعم الكامل من الأمم المتحدة لجهوده الرامية إلى حل النزاع. ويواصل الزملاء في الأمم المتحدة في الميدان حث جميع أطراف النزاع على ضبط النفس وإتاحة الوصول بدون قيود إلى الفئات السكانية الضعيفة.

إن الانتخابات التي أجريت مؤخراً في إثيوبيا أظهرت التزام الشعب بالعملية الديمقراطية. وتحدث رئيس الوزراء آبي أحمد علي، في الاحتفال الذي أقيم بمناسبة ولايته الجديدة الشهر الماضي، عن التزام حكومته بحل التحديات الجارية وعزمه على بدء حوار وطني. ولم تكن الحاجة الملحة إلى هذه المبادرة الشاملة أكبر من أي وقت مضى.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن الأمم المتحدة ملتزمة التزاماً ثابتاً بالبقاء في إثيوبيا وتقديم الخدمات لها، دعماً لجميع سكان البلد. ونواصل عملنا هناك بفضل تفاني موظفينا الوطنيين الإثيوبيين، من بين آخرين، والذين يجب أن توفر لهم السلطات الوطنية الحماية الكاملة بغض النظر عن خلفيتهم.

تحتاج إثيوبيا، وهي عضو مؤسس في الأمم المتحدة، إلى دعمنا. ونحث الإثيوبيين على أن يتكاتفوا لبناء مستقبل مشترك ومزدهر قبل فوات الأوان.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيد أوباسانجو.

السيد أوباسانجو (*تكلم بالإنكليزية*): يسعدني ويشرفني كثيراً أن أُدعى إلى جلسة إحاطة يعقدها مجلس الأمن لمناقشة الحالة في إثيوبيا

في سياق البند المدرج في جدول أعماله والمتعلق بالسلام والأمن في أفريقيا.

وأود أن أعرب عن عميق شكري وتقديري لرئيس وأعضاء المجلس على الدعوة التي وُجهت إلي اليوم والتي ستسمح لي بتبادل الآراء بشأن التطورات الجارية في أحد البلدان الاستراتيجية في قارة أفريقيا.

وأود أيضاً أن أشكر رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على تعييني، في ٢٦ آب/أغسطس، في منصب الممثل السامي للاتحاد الأفريقي في القرن الأفريقي، لتكثيف المشاركة مع جميع الأطراف السياسية الفاعلة وأصحاب المصلحة المعنيين من أجل تعزيز السلام والاستقرار الدائمين الراسخين داخل القرن الأفريقي، فضلاً عن دعم الاستراتيجيات والتدخلات الدبلوماسية التي يقودها الاتحاد الأفريقي في المنطقة، من خلال تيسير الحوار السياسي الشامل للجميع والمصالحة وعمليات التماسك الاجتماعي.

وهذا التعيين أمر دقيق لسببين رئيسيين: إنه أول تعيين من نوعه من جانب الاتحاد الأفريقي لممثل سامٍ لمنطقة بأكملها. والسبب الثاني هو أن لكل بلد من بلدان المنطقة الثمانية سياقاً محدداً. إن مهمتي جزء من حملة الاتحاد الأفريقي لتعزيز السلام والأمن والاستقرار والحوار السياسي في جميع أنحاء منطقة القرن الأفريقي. وقد أتاح لي ذلك أن أتفاعل مع معظم زعماء المنطقة والشركاء الثنائيين أو المتعددي الأطراف ذوي الصلة، فضلاً عن الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية والجهات المعنية، ولا سيما في إثيوبيا.

وإلى جانب تلك الاجتماعات، قمت بزيارات إلى أوروبا والتقيت برئيس جمهورية فرنسا وذهبت إلى بروكسل للاجتماع مع قادة الاتحاد الأوروبي، في الفترة من ٥ إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر. وسافرت أيضاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث التقيت بالأمين العام ووزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، في الفترة من ٩ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر. أتاحت لي تلك الزيارات الأولية الفرصة لإجراء حوار مع زعماء العالم بشأن هدف التعيين، فضلاً عن التماس دعمهم اللوجستي وكل دعم آخر لتنفيذ ولايتي.

ومنذ أن بدأتُ هذه المهمة، قدمت إحاطة لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في مناسبتين، الأولى في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، بشأن المنطقة، والثانية صباح اليوم، بشأن الحالة في إثيوبيا.

لقد قدمت لنا وكيلة الأمين العام بيانا موجزا للحالة الآخذة في التطور في إثيوبيا. وجدير بالذكر أن الأزمة في شمال إثيوبيا استمرت في التدهور بشكل كبير في الأسابيع الأخيرة، مما أدى إلى تصعيد خطير للحالة. وما فتئت أتابع تلك التطورات باهتمام شديد، وبسبب التغيرات السريعة في الاتجاهات، فإنني هنا في إثيوبيا للقيام بزيارة أخرى من أجل إشراك جميع الجهات المعنية في تخفيف حدة الحالة.

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد أيام من ورود أنباء عن وقوع قتال عنيف في شمال البلد، أعلن مجلس الوزراء الإثيوبي تطبيق حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلد على الفور في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، في حين حثت السلطة المركزية المواطنين على الاستعداد للدفاع عن العاصمة. ويشكل تنظيم مظاهرة كبيرة أمس، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، فضلا عن مظاهرات أخرى مماثلة نُظمت في عدة مدن دعما للحكومة الاتحادية، دليلا على الواقع الحالي.

ومنذ وصولي إلى إثيوبيا في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، بعد زيارتي للسودان قبل يوم واحد، التقيت برئيس وزراء إثيوبيا ورئيس إثيوبيا ورئيس أوروميا وأجريت معهم مناقشات مجدية بشأن التصعيد المستمر مع طرح أفكار بشأن كيفية تخفيف حدة التوترات وتمهيد الطريق للحوار.

وخلال الاجتماعات التي عقدتها مع رئيس الوزراء، اتفقنا على أن أقوم بزيارة إلى ماكيلي للالتقاء بقادة تيغراي. وفي هذا السياق، سافرت إلى ماكيلي أمس، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، لإشراك قادة المنطقة الشمالية في محاولة لتخفيف حدة التوتر والبدء في إيجاد حل ودي للحالة.

وتلخيصا لمناقشاتنا، يتفق جميع القادة هنا في أديس أبابا وفي الشمال، كل على حدة، على أن الخلافات بينهم سياسية وتتطلب حلا

سياسيا من خلال الحوار. ومن ثم فإن ذلك يشكل فرصة سانحة يمكننا الاستفادة منها بصورة جماعية لمساعدة شعب إثيوبيا على إيجاد حل دائم للأزمة المستمرة.

بيد أنه من المهم الإشارة إلى أن الفرصة المتاحة لنا ضيقة جدا وأن الوقت محدود عندما يتعلق الأمر بالتدخل في هذا الصدد. ولا يزال استمرار حالة النزاع يؤدي إلى عواقب إنسانية خطيرة على السكان، مما يؤثر تأثيرا هائلا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والاستقرار. وقد حان الوقت الآن للعمل الجماعي من أجل إيجاد حل دائم لتجنب زيادة تصعيد الحالة، مما قد يؤثر تأثيرا مباشرا على منطقة القرن الأفريقي الاستراتيجية ككل.

وأود، في ظل كل هذا، أن أحث المجلس على النظر فيما يلي.

ينبغي للمجلس، أولا، أن يحث ويشجع بقوة الحكومة الاتحادية لإثيوبيا والجبهة الشعبية لتحرير تيغراي على الانخراط في حوار سياسي بدون أي شروط مسبقة؛ ثانيا، الدعوة إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار ووقف الأعمال العدائية من جانب جميع الأطراف؛ ثالثا، الدعوة إلى وصول المساعدات الإنسانية بشكل فوري وبدون عوائق؛ رابعا، دعوة الأطراف إلى كفالة احترام القانون الدولي الإنساني وقوانين وممارسات حقوق الإنسان والامتثال لها؛ خامسا، الدعوة إلى البدء فورا في حوار وطني شامل للجميع وتحقيق المصالحة؛ سادسا، دعوة المجتمع الدولي إلى مساندة العملية التي يقودها الاتحاد الأفريقي من أجل كفالة الاتساق ووحدة الهدف فيما نبذله من جهود لصنع السلام في القرن الأفريقي، ولا سيما في إثيوبيا.

لقد أجريت خلال الساعات الثماني والأربعين الماضية زيارة إلى ماكيلي، عاصمة تيغراي، كما قلت. وعقدت مشاورات مع رئيس وزراء إثيوبيا، ورئيس تيغراي، ورئيس منطقة أوروميا، وكذلك مع رئيس جمهورية إثيوبيا الاتحادية. كما تشاورت مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. وسأقوم غدا بزيارة إلى منطقتي أمهرة والعفر، وكل ذلك في محاولة لمواءمة وجهات نظر القادة في مجال انسحاب القوات من المناطق التي لا تنتمي إليها، وكذلك في الحفاظ على إمكانية وصول المساعدات الإنسانية.

وأعتقد أن كل هذه المجالات مهمة جدا وتشكل المجالات ذات الأولوية على النحو الذي أشار إليه معظم القادة الذين تشاورت معهم. ومع الجهود المبذولة حاليا، آمل أن يكون لدينا، قبل نهاية الأسبوع، برنامج يبين كيف يمكننا معالجة الحالة الإنسانية وسحب القوات في نفس الوقت لتلبية المطالب العاجلة للجهات المعنية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد أوباسانجو على إحاطته.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيلة الأمين العام ديكارلو وإلى الممثل السامي أوباسانجو، بصفة خاصة، على إحاطتيهما المهمتين للغاية.

في سياق ما سمعناه للتو والعمل الممتاز الذي يضطلع به الممثل السامي بالفعل على الرغم من أوجه عدم اليقين التي سمعنا بها من وكيلة الأمين العام ديكارلو، نود أن نعتقد أننا ربما نكون قد بدأنا نرى للتو ظهور مسارات محتملة تقود إلى إنهاء هذه الأزمة. ونحن بالتأكيد نتشاطر الرأي القائل بأنه يجب علينا عدم تفويت فرصة إحلال السلام.

ولهذا السبب، عندما أفكر مليا في هذا النزاع، يعتريني شعور جارف بالخزي والإحباط - بالخزي، لأننا، كمجلس، وقفنا، نحن الجالسين حول هذه الطاولة، متفرجين بينما اشتدت هذه الأزمة خلال العام المنقضي، مما تسبب في معاناة لا حد لها لملايين الإثيوبيين، وبالإحباط، لأن صوت المجلس مهم في هذه المسألة ولديه القدرة على إحداث تغيير. فقد التزمنا الصمت لفترة طويلة جدا حيال هذه المسألة.

ولكنني اليوم أود أن أشيد بزملائنا الأفارقة، الذين عملنا معهم على التوصل إلى اتفاق أخيرا بشأن إصدار بيان للمجلس يوم الجمعة الماضي (SC/14691) - وهو بيان يدعو دون مواربة إلى وقف فوري لإطلاق النار. وتتجلى تلك القيادة الأفريقية في نيويورك أيضا في مقر الاتحاد الأفريقي، حيث رأينا مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي يجتمع اليوم. والأهم من ذلك، أنها تتجلى أيضا في الميدان حيث يكون لها أكبر الأثر بالنسبة للشعب الإثيوبي.

ونعول على القادة الإقليميين، ولا سيما الممثل السامي أوباسانجو. ونعول على المنظمات الإقليمية، بما فيها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، التي تضطلع بدور حاسم في التواصل مع جميع الأطراف ودعم جهود الوساطة، وفي نهاية المطاف مساعدة إثيوبيا على إيجاد حل لهذه الأزمة. ونرحب بالجهود التي تُبذل بينما نتكلم الآن. وندعو الجميع في إثيوبيا إلى اغتنام هذه الفرصة. فعامل الوقت جوهري. إن شعب إثيوبيا يضع ثقته في بلده. ومن أجل خير بلدهم، يجب أن يتوقف القتال ويجب أن تبدأ المباحثات.

لقد مضى عام على بداية هذه الأزمة. واليوم، يجب أن نسأل أنفسنا ما إذا كنا، في مجلس الأمن، قد فعلنا ما يكفي لمنع وقوع كارثة – كارثة تسبب ضرراً لا يوصف لشعب إثيوبيا. ونرى تدهور الوضع شهرا بعد شهر. ويجري سلب مستقبل الناس العاديين في إثيوبيا.

وكما سمعنا في الأسبوع الماضي من مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان الإثيوبية، فقد ارتُكبت انتهاكات مروعة لحقوق الإنسان خلال هذا النزاع. لقد اغتُصبت النساء والرجال والأطفال بطريقة مروعة. في الواقع، أود أن أقول بوضوح: إن المدنيين يتحملون وطأة العنف ويجري تجاهل القانون الدولي الإنساني ومعايير حقوق الإنسان، بينما يُمنع وصول المساعدات المنقذة للحياة إلى الجياع والمرضى.

وفي الأيام الأخيرة، أصبحت الحالة أكثر خطورة. فقد توقفت العمليات الإنسانية في أنحاء شمال إثيوبيا بشكل كامل فعليا. وتصاعدت العمليات العسكرية. وأُعلنت حالة الطوارئ وعُلقت الحقوق الأساسية للمواطنين الإثيوبيين. ونزح المزيد من الأشخاص. وأُزهقت أرواح وفُقدت سبل عيش. ونشهد أيضًا بشكل متزايد انتشار خطاب الكراهية واللغة اللاإنسانية بشكل مروع، الأمر الذي ينطوي على خطر التحريض على أسوأ أنواع العنف ضد أفراد أو جماعات داخل المجتمع الإثيوبي. ولا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي ونسمح باستمرار ذلك. فأرواح الكثيرين معرضة للخطر. وفي الوقت نفسه، فإن استمرار الأعمال العسكرية والتعبئة يهددان الآن ذات الاستقرار والسلامة الإقليمية الحيويين لإثيوبيا والمنطقة.

إننا نوجه اليوم رسائلنا إلى جميع الأطراف، وهي واضحة وبسيطة. أولا، ثمة أهمية قصوى لأن تيسر جميع الأطراف على الفور إيصال المعونة الإنسانية المنقذة للحياة لمن هم في أمس الحاجة إليها، بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني. وثانيا، نحن بحاجة إلى وضع حد فوري للقتال. ولا بد من حماية المدنيين. وثالثًا، ثمة حاجة إلى أن تتبنى جميع أطراف النزاع المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سياسي دائم. ورابعا، يجب وضع حد لخطاب الكراهية الذي تقشعر له الأبدان واللغة المهينة والتحريض على العنف. ولا بد من تحقيق المساءلة. وخامسا، ثمة حاجة إلى إقامة حوار وطني شامل للجميع بقيادة إثيوبية، يشمل جميع المناطق وأصحاب المصلحة. ولا يمكننا الانتظار أكثر من ذلك للعمل على تنفيذ هذه الخطوات الخمس المهمة.

لقد كانت إثيوبيا مثالا ملهما للسلام والاستقرار في أفريقيا. وعلاقة أيرلندا بإثيوبيا علاقة من أقدم وأوثق علاقاتنا في القارة الأفريقية. وما زلنا ملتزمين التزاما عميقا بدعم إثيوبيا وشعبها.

وإنه لأمر صادم ومأساوي أن ثمة مخاطر الآن من أن يجتاح العنف والنزاع البلد بأكمله. يجب أن تنتهي هذه الحرب غير الضرورية الآن. ويجب على جميع الأطراف في إثيوبيا أن تحول مسارها نحو السلام وأن توجه البلد مرة أخرى الآن إلى حيث يستحق شعب إثيوبيا أن يكون: على طريق مفعم بالأمل نحو السلام.

السيد الأدب (تونس) (*تكلم بالإنكليزية*): أتكلم بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – تونس وكينيا والنيجر – وكذلك سانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة ٣+١)، بشأن تطورات الوضع في إثيوبيا.

وأود أن أعرب عن خالص تعازينا لحكومة النيجر وشعبها عقب الهجوم الإرهابي الشنيع الذي وقع مؤخرا في ذلك البلد.

أشكر فخامة الرئيس أوباسانجو، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي إلى منطقة القرن الأفريقي، والسيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام على إحاطتيهما الثاقبتين. ونشكر الرئيس أوباسانجو على جهوده المكثفة في إطار العملية التي يقودها الاتحاد الأفريقي، ونرحب، في هذا الصدد، بالبيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن الحالة في إثيوبيا اليوم. وأرحب أيضا بمشاركة الممثل الدائم لإثيوبيا.

بعد مضي شهر على جلستنا السابقة بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.8875)، يواصل الوضع في إثيوبيا التدهور بشكل خطير، لا سيما خلال الأسبوعين الماضيين، مما يجعل هذه الدولة الشقيقة تقترب يوميا من اندلاع حرب أهلية واسعة النطاق والتي، إذا لم يتم إيقافها على الفور، قد تفضي إلى أعمال عنف غير مسبوقة وفظائع واسعة النطاق وتهدد وحدة وسلامة أراضي إثيوبيا، مع احتمال إحداث آثار مزعزعة للاستقرار في المنطقة الأوسع نطاقا.

ويساور مجموعة ٣+١ قلق بالغ إزاء تصاعد المواجهة العسكرية في شمال إثيوبيا وامتدادها إلى منطقتي أمهرة والعفر، فضلا عن تأثيرها على الجبهة الإنسانية. ومرة أخرى، نسلط الضوء على أن الأولوية في هذه المرحلة هي التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار، وهو أمر حاسم الأهمية للسماح بوصول المساعدات الإنسانية بلا قيود إلى المجتمعات المتضررة وكذلك لإعادة تقديم الخدمات العامة في جميع مناطق النزاع.

ولذلك، ندعو إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية والاحترام الكامل لأرواح المدنيين وممتلكاتهم والبنية التحتية للدولة ونحث أطراف النزاع على المشاركة بشكل بناء في المناقشات للسعي إلى حل سلمي وتمهيد الطريق أمام إجراء حوار شامل للجميع بقيادة إثيوبية وتحقيق المصالحة الوطنية بما يخدم مصالح البلد. وفي الوقت نفسه، نُذكر جميع الأطراف بضرورة احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، مع إيلاء اعتبار خاص لحماية المدنيين، الأمر الذي يتطلب من جميع الأطراف حث مؤيديها على الامتناع عن أعمال الانتقام ضد أي طائفة والامتناع عن خطاب الكراهية والتحريض على العنف والانقسام، كما ذكر رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر.

إن الإثيوبيين كافة شعب واحد. وبصفتنا مجموعة ٣+١، نحث جميع الإثيوبيين على تقبّل الآخر وعلى رفض أن يتم تحريضهم ضد بعضهم بعضا بسبب الهويات العرقية أو الدينية أو غيرها من الهويات.

واليوم أصبح السلم والأمن في القرن الأفريقي في خطر. حياة الملايين من الرجال والنساء والأطفال معرضة للخطر، وتقع على عاتقنا مسؤولية تاريخية جسيمة لمنع الفظائع والمجاعة الواسعة النطاق ومنع زعزعة الاستقرار المحتملة في المنطقة. لدينا اليوم حاجة ماسة إلى الدبلوماسية والوساطة.

إننا نرحب بمبادرات الأمين العام وجميع الشركاء الدوليين والقادة الإقليميين لإيجاد حل سلمي للأزمة. ونعتقد أنه من المهم اليوم أن نتكلم بصوت واحد وأن نبعث برسالة واضحة وموحدة إلى جميع الأطراف في إثيوبيا بأن العنف ليس خيارا في حل النزاعات السياسية مهما كانت خطيرة.

لقد شهدنا خلال العام الماضي كيف أدى العنف إلى إزهاق أرواح الآلاف وتشريد الملايين من البشر وانتهاكات لحقوق الإنسان وفظائع وأدى إلى حالة إنسانية مزرية. ويبقى لنا هذا السؤال: كم من الوقت وكم من إثيوبيين أبرياء يجب أن يموتوا قبل أن تفهم جميع الأطراف أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للأزمة؟

إن إثيوبيا، تلك الأمة العظيمة ومهد الحضارة، التي كانت مرتكزا للسلام والاستقرار الإقليميين، تستحق أن نقف مع شعبها في هذه الأوقات العصيبة. وفي هذا الصدد، نعتقد أن هناك دورا رئيسيا للاتحاد الأفريقي والبلدان المجاورة في مساعدة الإثيوبيين على إيجاد طريقهم إلى السلام والاستقرار من خلال الحوار السياسي والمصالحة. ينبغي أن نساعدهم على توحيد صفوفهم مرة أخرى في إطار المصالح المشتركة لبلدهم.

ونؤكد من جديد دعمنا الكامل للممثل السامي للاتحاد الأفريقي في القرن الأفريقي، الرئيس السابق أوباسانجو، ونشيد بجهود الوساطة التي يبذلها من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار وحل سريع وسلمي للصراع. وندعو جميع أصحاب المصلحة والشركاء الدوليين إلى تقديم كل الدعم الممكن للرئيس أوباسانجو في مهمته البالغة الأهمية، إدراكا منا لأهمية العمل المنسق.

وفي الختام، نؤكد من جديد، نحن أعضاء مجموعة ٣+١، احترامنا لسيادة إثيوبيا واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية والتزامنا بذلك. ونحن نتضامن مع إخواننا وأخواتنا في إثيوبيا خلال هذه الأوقات العصيبة في سعيهم إلى السلم والاستقرار.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – تونس وكينيا والنيجر – وكذلك سانت فنسنت وجزر غرينادين وأيرلندا، على قيادة الدعوة إلى إضافة هذا البند إلى جدول أعمالنا. فهذا هو بالفعل الوقت الذي ستكون فيه رسالة قوية وموحدة من المجلس ذات أهمية بالغة. أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والممثل السامي للاتحاد الأفريقي في القرن الأفريقي على إحاطتيهما، ولا سيما الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي.

إن تطور الأزمة في إثيوبيا يهدد استقرار البلد وسلامته. فالأزمة تلحق أضرارا بالغة بالسكان المدنيين – وبالتأكيد بمن هم الأكثر ضعفا. والنرويج، بوصفها صديقا حميما وشريكا لإثيوبيا والشعب الإثيوبي منذ عقود، تشعر بقلق شديد من حجم الأزمة وتأثيرها الإقليمي المحتمل على السواء.

لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري. ينبغي أن يكون ذلك واضحا لجميع الأطراف: من الحكومة الاتحادية إلى الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي وجيش تحرير أورومو. إن تصعيد القتال لن يؤدي إلى النصر؛ بل سيؤدي فقط إلى أن يتسبب للشعب الإثيوبي في المزيد من المعاناة التي لا داعي لها.

ويساورنا قلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بزيادة التنميط والتمييز العرقيين. ولن تؤدي التصريحات المشحونة عرقيا التي تحرض على العنف إلا إلى تعميق الانقسامات، وربما إلى مستويات لا رجعة فيها. إن الأعمال المثيرة للخلاف اليوم تجعل السلام أكثر صعوبة غدا. ونحث القادة الإثيوبيين على الإقرار بضرورة إجراء حوار شامل وعملية مصالحة في المستقبل.

ويجب على جميع الأطراف أن تمارس أقصى قدر من ضبط النفس وأن تعمل فورا على تخفيف حدة الصراع. وندعو على وجه التحديد قوات الدفاع عن تيغراي، والجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، والقوات في جيش تحرير أورومو إلى عدم محاولة الهجوم على أديس أبابا.

كما نحث حكومة إثيوبيا على الامتناع عن فرض أي تدابير أو قيود على المدنيين المنحدرين من أعراق محددة، بما في ذلك التيغراي والأورومو.

وتؤيد النرويج بالكامل مبادرة السلام الخاصة بالاتحاد الأفريقي وولاية الممثل السامي للاتحاد الأفريقي في القرن الأفريقي والجهود التي يبذلها. وندعو جميع الأطراف إلى التعاون الكامل مع الممثل السامي، والتوقف فورا عن القتال وتقديم التنازلات اللازمة لوقف الأعمال العدائية عن طريق التفاوض.

إن الحالة الإنسانية مزرية للغاية. فمئات الآلاف في تيغراي يواجهون ظروفا شبيهة بالمجاعة، وهناك خطر كبير لحدوث مجاعة واسعة النطاق. ما لا يقل عن مليوني شخص مشردون في تيغراي، ومئات الآلاف في أمهرة وعفار. يجب استعادة إمكانية الحصول على الغذاء والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية. ويجب استكشاف جميع الطرائق الممكنة لذلك. إننا ندعو جميع الأطراف إلى تيسير وصول المساعدات الإنسانية على الفور وبشكل كامل وآمن ودون عوائق.

نعلم أن معاناة الشعب الإثيوبي تتجاوز أيضا الأزمة الإنسانية الراهنة. وتشعر النرويج بالفزع إزاء النتائج التي توصل إليها التقرير المشترك الذي قدمته كل من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من أنه

محدود في نطاقه الزمني والجغرافي إلا أنه يحدد نمطا لقتل المدنيين والاستخدام الواسع النطاق والمنهجي للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. إن الالتزامات التي تقع على عاتق الجميع واضحة: يجب التحقيق في الحوادث وتقديم الجناة إلى العدالة. ويجب على جميع أطراف النزاع أن تحترم القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني احتراما كاملا، حتى في أشد الظروف سوءا.

إن كل يوم يستمر فيه القتال وتزداد فيه الشعارات الرنانة لا يؤدي إلا إلى جعل عملية موثوقة للمساءلة وآلية للعدالة الانتقالية قابلة للتطبيق أكثر حيوية. وستكون تلك الآليات ذات أهمية قصوى للمصالحة الوطنية في المستقبل. إن أبناء إثيوبيا، بل وجميع سكان المنطقة برمتها، يعتمدون على قدرة الأطراف على إيجاد طريق إلى السلام المستدام على وجه السرعة. ونحن على استعداد للمساعدة.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والممثل السامي لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي أوباسانجو على إحاطتيهما الثاقبتين. وأرحب بسفير إثيوبيا وممثلها الدائم في جلستنا اليوم.

يساورنا قلق شديد إزاء تدهور الحالة في إثيوبيا، ولا سيما استمرار القتال وتوسيع نطاقه والأعمال القتالية في مناطق تيغراي وأمهرة وعفار وحولها خلال عطلات نهاية الأسبوع. لقد أدى التصعيد الحاد في العمليات والاشتباكات العسكرية في الأسابيع القليلة الماضية إلى إغراق إثيوبيا والمنطقة في مستوى أكثر خطورة من عدم الاستقرار، مما يدفع الطرفين إلى نقطة اللاعودة. وقد أدت تلك التطورات أيضا إلى عواقب وآثار سلبية على الحياة اليومية لملايين البشر، بينما أعاقت الأنشطة الإنسانية.

ولذلك نحث جميع الأطراف على الإنهاء الفوري للأعمال العدائية والبدء في حوار وطني إثيوبي شامل من أجل وقف فوري وغير مشروط ومستدام لإطلاق النار. ولا يمكن تهيئة الظروف الأساسية لإجراء حوار ذي مصداقية وشامل من أجل إيجاد تسوية سياسية للمظالم السياسية الطويلة الأمد التي أدت إلى الصراع إلا بوقف دائم لإطلاق النار.

إن تصاعد الأعمال العدائية يهدد بتفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلا في تيغراي، وفي أمهرة وعفار، حيث يحتاج ملايين الأشخاص إلى مساعدة إنسانية عاجلة. فهناك ٥,٢ مليون شخص، وخاصة الـ ٤٠٠ ألف شخص الذين يعيشون في ظروف شبيهة بالمجاعة، يجب أن يعتمدوا على المعونة الغذائية كل يوم.

ونرحب بالتقدم المحرز في الأنشطة العملية التي اضطلعت بها الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والشركاء الدوليون والإقليميون خلال الأشهر القليلة الماضية لمساعدة الإثيوبيين، بمن فيهم سكان تيغراي.

ونرحب أيضا بالزيارة التي قام بها وكيل الأمين العام مارتن غريفيث والممثل السامي لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعني بالقرن الأفريقي، أولوسيغون أوباسانجو، إلى منطقة تيغري الشمالية في إثيوبيا يوم الأحد من أجل مناقشة مسألة وصول المساعدات الإنسانية ووقف محتمل لإطلاق النار. ومع ذلك، فإننا ندرك أن وصول المساعدات الإنسانية وتوزيعها قاصران إلى حد كبير عن مواجهة الاحتياجات الملحة للسكان في المنطقة. وعليه، ندعو إلى الإزالة الفورية للقيود وإتاحة وصول المساعدات الإنسانية، فضلا عن الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني، والإسراع في استعادة الخدمات العامة وتكثيف المساعدة الإنسانية. هذا علاوة على أنه يجب اتخاذ جميع التدابير لحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني.

وكما ذكرنا سابقا، تنبع الأزمة في تيغراي من أسباب سياسية وتاريخية وعرقية معقدة. ولذلك يجب على الأطراف المعنية أن تضع مصالح شعبها في المقام الأول وتنخرط بصبر في الحوار وجهود المصالحة بدلا من التحريض على المزيد من الكراهية.

لقد حان الوقت للتوصل إلى حل توفيقي يقود إلى تسوية شاملة من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامين في إثيوبيا على أساس احترام مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وبدون إجراء حوار بنَّاء، سيؤدي الاستمرار في إراقة الدماء والخطاب الصدامي إلى زيادة التباعد بين الطرفين ويعرقل مسار السلام. ولذا ينبغي أن يبدأ الحوار على الفور؛ وإلا سيفوت الأوان لإنقاذ إثيوبيا من حالة كارثية. وينبغي

أن يدعم المجتمع الدولي جميع الجهود المبذولة لتحقيق تلك الغاية، بما في ذلك من خلال اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة – مع كفالة الاحترام الكامل لاستقلال إثيوبيا وسيادتها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

وقد كان للنزاع والحالة في تيغراي تأثير كبير على المنطقة. لذلك يجب على جميع الأطراف أن تمارس ضبط النفس. وينبغي أيضا التقيد باستمرار بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

وفي ذلك الصدد، نؤيد دور الممثل السامي لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعني بالقرن الأفريقي وجهوده الرامية إلى المساعدة في التوصل إلى وقف لإطلاق النار وإيجاد حل سريع وسلمي للنزاع. ونؤيد أيضا المشاركة البنَّاءة للبلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية، لا سيما الاتحاد الأفريقي، من أجل تحقيق السلام والاستقرار والأمن والمصالحة الوطنية والوحدة الوطنية والتنمية في إثيوبيا.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسيد أولوسيغون أوباسانجو، الممثل السامي لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعني بالقرن الأفريقي، على إحاطتيهما. وأرحب بالسفير آمدي، الممثل الدائم لإثيوبيا في جلسة اليوم.

وفي الآونة الأخيرة، تدهورت الحالة في إثيوبيا. وقد أدى تصاعد النزاع وانتشاره إلى زيادة الخسائر في صفوف المدنيين وتدهور الأوضاع الإنسانية. وقد أعرب الاتحاد الأفريقي وقادة بلدان المنطقة عن قلقهم إزاء ذلك.

وتأمل الصين مخلصة، كونها صديقة مخلصة لشعب إثيوبيا، أن تضع جميع الأطراف المعنية مصالح البلد وشعبه في المقدمة وتحافظ على الهدوء وتمارس ضبط النفس من أجل تجنب تفاقم الحالة. ونأمل أيضا أن تلتزم جميع الأطراف بحل النزاع والخلافات من خلال الحوار السياسي من أجل تهيئة الظروف لتحقيق السلام والمصالحة.

وفي يوم الجمعة الماضي، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا بشأن الحالة في إثيوبيا (SC/14691)، دعا فيه إلى وقف الأعمال العدائية وبدء الحوار السياسي. ونأمل أن تستجيب جميع الأطراف ذات الصلة بشكل إيجابي.

وقد نجمت الحالة الراهنة في إثيوبيا عن مجموعة من العوامل السياسية والتاريخية والعرقية وغيرها. ولا يمكن إيجاد حل إلا من الداخل. فبلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية أفضل من يعرف الخلفية التاريخية والتحديات الراهنة في إثيوبيا، وبالتالي يمكنها أن تضطلع بدور ريادي في التسوية السياسية للمسألة الإثيوبية. وما فتئت الصين تؤيد الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية.

وفي ذلك الصدد، نرحب بالمساعي السياسية الحميدة للممثل السامي أوباسانجو. وندعو جميع الأطراف المعنية وبلدان المنطقة إلى تقديم كامل دعمها للممثل السامي في عمله. ونرحب أيضا بعرض الأمين العام توسيع نطاق مساعيه الحميدة لتشمل إثيوبيا. وندعو إلى تعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي حتى يتمكنا من العمل معا بشكل بنَّاء بغية تعزيز السلام والمصالحة على الصعيد الوطني في إثيوبيا. وينبغي للمجتمع الدولي، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، أن يمنحا الوقت والمساحة اللازمين للاتحاد الأفريقي وغيره من الجهات للاستفادة من مساعيها الحميدة. ولن يؤدي استخدام القيود التجارية أو قطع المعونة، كوسيلة لممارسة أقصى قدر من الضغط على إثيوبيا، إلا إلى عرقلة الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية ولن يساعد الأطراف في حل نزاعها وإعادة بناء الثقة المتبادلة.

إن الاحتياجات الإنسانية الحالية في إثيوبيا هائلة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد إثيوبيا في تحسين قدرتها على الاستجابة للحالات الإنسانية وزيادة إيصال المعونة من أجل كفالة وصول المساعدة الإنسانية إلى أكبر عدد ممكن من الناس.

وينبغي لنا، عند تقديم الدعم الإنساني لإثيوبيا، أن نحترم سيادة البلد وقيادته، ونتبع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للعمل الإنساني ونتجنب تسييس المسائل الإنسانية. ويتعين على جميع الأطراف المعنية في إثيوبيا أن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وتحمي سلامة وأمن المدنيين، بمن فيهم الرعايا الأجانب، وتيسر

عمليات الإغاثة الإنسانية وتحول دون حدوث المزيد من التدهور في الحالة الإنسانية.

إن إثيوبيا بلد ذو تاريخ طويل وحضارة رائعة. فقد تمكن شعب إثيوبيا، عند كل منعطف تاريخي، من أن يتعاون على الدفاع عن سيادة البلد ووحدته وتنميته على المدى الطويل. ونحن على ثقة بأن شعب إثيوبيا لديه من القدرة والحكمة ما يلزم للتغلب على التحديات الحالية التي يواجهها البلد والحفاظ على الوحدة الوطنية وإعادة البلد إلى مساره نحو السلام والاستقرار والتنمية والانتعاش.

والصين على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي لمواصلة دعم جهود الشعب الإثيوبي.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل السامي أوباسانجو ووكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتيهما المهمتين. وأتوجه بالشكر أيضا إلى الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن – تونس وكينيا والنيجر تحديدا – وكذلك سانت فنسنت وجزر غرينادين وأيرلندا، على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم، إضافة إلى عملهم على البيان الذي صدر يوم الجمعة (SC/14691) لينظر فيه مجلس الأمن في جلسة اليوم.

وتتشاطر المملكة المتحدة الشواغل الخطيرة التي سبق الإعراب عنها اليوم، بما في ذلك باسم مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بشأن الحالة في إثيوبيا. ويجب ألا تُستخدم حالة الطوارئ التي أعلنتها حكومة أثيوبيا ذريعة لتجاهل حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وهناك بالفعل انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين تحدث جراء هذا النزاع. وقد وثّق التقرير الذي أصدرته الأسبوع الماضي مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان تلك الانتهاكات والتجاوزات بالتفصيل، بما في ذلك الاستخدام الواسع النطاق للعنف الجنسي سلاحا من أسلحة الحرب، فضلا عن التعذيب والاعتداءات على المدنيين والتشريد القسري. وينبغي لجميع الأطراف أن تعمل على تنفيذ التوصيات الواردة في ذلك التقرير المشترك وتكفل المساءلة وتمنع المزيد من المعاناة. ولا شك في أن التصدي للآثار الإنسانية والبشرية لهذا النزاع المأساوي ينبغي أن يكون محور تركيزنا المباشر. وفي نهاية المطاف، يجب أن نجتمع معا ونساعد إثيوبيا على التعافي.

ولذلك، من الأهمية بمكان أن تتوقف جميع الأطراف عن القتال وأن تبدأ المحادثات. ويتعين على قوات تيغراي وقف تقدمهما والعودة إلى تيغراي. ويجب رفع الحصار الإنساني. ويجب وضع حد لخطاب الكراهية والتنميط العرقي؛ فهما لا يعملان إلا على تأليب الإثيوبيين ضد الإثيوبيين وتعميق الانقسامات، الأمر الذي سيزيد من صعوبة التعافي من هذه الأزمة.

وتقدم المملكة المتحدة دعمها الكامل للأمين العام والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي أوباسانجو وتحث جميع الأطراف على الاستفادة من مساعيهما الحميدة. ونحن على استعداد لتقديم أي دعم مطلوب. ففي العام الماضي، لم يجلب هذا النزاع سوى الدمار والمعاناة واليأس. وقد حان الوقت لكي تضع جميع الأطراف الشعب الإثيوبي أولا.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الرئيس أوباسانجو والسيدة روزماري ديكارلو على إحاطتيهما. أود أن أثير ثلاث نقاط.

لا بد من اتخاذ إجراء فوري للتوصل إلى وقف لإطلاق النار وتيسير بدء حوار سياسي. وتدعو فرنسا الحكومة الاتحادية وحكومة تيغراي الإقليمية وحلفاءها إلى إظهار انفتاحهم على الحوار من دون تأخير. ويجب على الأطراف أن توقف فورا الأعمال العدائية وأن توقف تحركات قواتها وأن تمتنع عن تدويل النزاع وأن تتفق على انسحاب تدريجي إلى مواقع ما قبل النزاع.

وتدعو فرنسا السلطات الإثيوبية إلى سحب تسمية الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي منظمة إرهابية من أجل بدء مفاوضات عاجلة. وينبغي لحكومة تيغراي الإقليمية أن تدرك أن مستقبل إقليم تيغراي لا يمكن تحديده إلا من خلال حوار وطني شامل للجميع وترتيبات دستورية، بما في ذلك ما يتعلق بالنزاع الحدودي مع إقليم أمهرا.

وينبغي لجميع الأطراف أن تدعم جهود الاتحاد الأفريقي والرئيس أوباسانجو وكينيا، الذين أعربوا جميعا عن قلقهم البالغ إزاء استقرار ووحدة إثيوبيا والمنطقة، فضلا عن أملهم في أن يتمكن الحوار في نهاية المطاف من إسكات المدافع. وتؤيد فرنسا تلك الخطوات، شأنها شأن الأمين العام وشركاء إثيوبيا الرئيسيين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي. وقد أعرب مجلس الأمن كذلك عن تأييده بالإجماع لجهودهم.

وقد ذكرت تلك البيانات بالتزام المجتمع الدولي بوحدة إثيوبيا وسلامتها الإقليمية. وستحاسب الجهات الفاعلة في المنطقة التي تستغل مواطن الضعف التي تفاقمت بسبب النزاع. وتكرر فرنسا دعوتها إلى انسحاب كامل ومتحقق منه للقوات الإريترية.

ولذلك فإن المجتمع الدولي موحد ومعبأ لدعم جهود السلام وتوفير ضمانات دولية للتغلب على انعدام الثقة. ونحث الأطراف على اغتنام هذه الفرصة.

ويتعين على جميع الأطراف، الآن أكثر من أي وقت مضى، احترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. ويجب أن تظل حماية المدنيين أولوية. إن القتال في المناطق الحضرية يزيد من الخطر على السكان. ويساور فرنسا القلق إزاء العنف والتشريد القسري وخطاب الكراهية الذي يستهدف الأصول العرقية للضحايا. وتدعو جميع الأطراف إلى وضع حد لهذا العنف ومكافحة إفلات مرتكبيه من العقاب وتحمل مسؤوليتها.

وتحيط فرنسا علما بنشر تقرير التحقيق المشترك الذي أجرته مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان. ونتوقع من جميع الأطراف إجراء تحقيقات موثوقة في الوقائع المزعومة. فهذه الادعاءات خطيرة للغاية، ولا سيما حالات الإعدام خارج نطاق القضاء وحالات العنف الجنسي العديدة.

وينبغي لجميع الأطراف أن تكفل الوصول الكامل لجميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في المجالين الإنساني والطبي. إن عرقلة المساعدات الطبية أمر غير مقبول. ونأمل أن تتم إزالة هذه العقبات بسرعة. وأخيرا، تدعو فرنسا الأطراف إلى ضمان الوصول إلى السجناء وبدء محادثات للإفراج عنهم.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أنضم إلى غيري من المتكلمين في توجيه الشكر إلى فخامة السيد أوباسانجو، الممثل السامي لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والسيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، على موافاة مجلس الأمن بآخر المستجدات بشأن التطورات الأخيرة في الأجزاء الشمالية من إثيوبيا. كما أرحب أيضا بحضور الممثل الدائم لإثيوبيا، السفير تاي آمدي، في جلسة الإحاطة اليوم.

لقد شهد النزاع في الأجزاء الشمالية من إثيوبيا تصعيدا في الأسابيع الأخيرة ويهدد بالتوسع نحو الأجزاء الوسطى من إثيوبيا. وقد اشتد القتال وتفاقمت الحالة الإنسانية، مما أثر سلبا على الملايين، ولا سيما النساء والأطفال والمسنين. ومن دواعي القلق ملاحظة أن الجهود الإنسانية التي تقودها الأمم المتحدة قد توقفت في الأسابيع الأخيرة. من المهم استئناف المساعدة الإنسانية في أقرب فرصة متاحة. وكذلك نعيد تأكيد أهمية المبادئ التأسيسية للمساعدة الإنسانية، أي الإنسانية والحياد والتجرد والنزاهة والاستقلال.

وقد أحطنا علما بتقرير فريق التحقيق المشترك للجنة حقوق الإنسان الإثيوبية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وننوه ونرحب كذلك باعتراف الحكومة الإثيوبية بالتقرير وقبوله بوصفه وثيقة هامة يمكن أن تكمل الجهود الجارية التي تبذلها الحكومة الإثيوبية للتصدي للادعاءات المتعلقة بتجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان. كما نلاحظ كذلك أن التقرير لم يستطع تأكيد الحرمان المقصود أو المتعمد للسكان المدنيين في تيغراي من تلقي المساعدة الإنسانية أو استخدام التجويع كسلاح من أسلحة الحرب.

وقد أعلنت الحكومة الإثيوبية حالة الطوارئ استجابة لاستمرار النزاع وتوسيع نطاق العنف خارج منطقة تيغراي. ولم يتقدم الحوار الوطني الشامل للجميع الذي أعلن عنه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر. إن الهجوم العسكري قد لا يساعد في حل الأزمة؛ فلا بد من إجراء حوار.

وقد ظلت الهند تشدد باستمرار على أهمية الثقة المتبادلة والمشاركة والحوار والمصالحة لمعالجة جميع المسائل المتصلة بالنزاع الدائر.

ولذلك، ندعو جميع أصحاب المصلحة إلى أن يغتنموا الفرصة التي أتاحتها جهود الوساطة التي يبذلها الممثل السامي للاتحاد الأفريقي للقرن الأفريقي، فخامة السيد أولوسيغون أوباسانجو. ونرحب باجتماعه مع رئيس وزراء إثيوبيا ونحيط علما بزيارته لميكيلي. كما إنه قدم إحاطة لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي صباح اليوم. ونرحب كذلك بمشاركة بلدان المنطقة في تلك العملية. ونحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس والعمل معا لبناء الثقة والاطمئنان بما يمهد الطريق للحوار.

إن للاستقرار السياسي والاقتصادي في إثيوبيا أهمية قصوى ليس بالنسبة للقرن الأفريقي فحسب، بل بالنسبة للقارة الأفريقية بأسرها. ومن مصلحة المنطقة أن تعالج الحالة السياسية والعسكرية الراهنة في الإطار الدستوري لإثيوبيا. ونؤيد مبادرات الاتحاد الأفريقي في ذلك الصدد. ومن المهم أن يشجع مجلس الأمن المبادرات الإقليمية التي يقودها الاتحاد الأفريقي وأن يدعمها بنشاط.

وفي الختام، تعيد الهند تأكيد التزامها القوي بوحدة إثيوبيا وسيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والممثل السامي أوباسانجو على إحاطتيهما.

يساور إستونيا قلق بالغ إزاء التصعيد الأخير في شمال إثيوبيا. فلا تزال تلك التطورات تتسبب في وقوع خسائر في صفوف المدنيين وتطيل أمد المعاناة الإنسانية وتعرض الاستقرار في البلد والمنطقة بأسرها للخطر. إننا ندعو الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي إلى سحب قواتها من أمهرا وعفار وحكومة إثيوبيا إلى الامتناع عن شن غارات جوية على أهداف مدنية. ويجب على جميع الأطراف أن تبذل قصارى جهدها لحماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني والطبي، بما يتماشى مع التزاماتهم بموجب القانون الدولي الإنساني.

فلا يوجد حل عسكري للنزاع. وندعو جميع الأطراف إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية من دون شروط مسبقة والدخول في مفاوضات من أجل وقف دائم لإطلاق النار وتهيئة الظروف لبدء حوار سياسي.

وفي هذا السياق، نود أيضا أن نعرب عن دعمنا الكامل للجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للنزاع. ونشجع استمرار مشاركة الاتحاد الأفريقي وندعم جهود الوساطة التي يبذلها الممثل السامي أوباسانجو.

والأزمة الإنسانية المتدهورة في مناطق تيغراي وأمهرة والعفر تبعث على القلق العميق، حيث أن المزيد والمزيد من الناس بحاجة إلى مساعدة عاجلة. ويقع على عاتق جميع أطراف النزاع التزام بتسهيل وصول المساعدات الإنسانية بأمان ومن دون عوائق إلى جميع المناطق المتضررة من النزاع. ومن الضروري أيضا استعادة الخدمات الأساسية ودخول الوقود والنقد والإمدادات الإنسانية اللازمة لعمليات المعونة.

ونكرر الإعراب عن قلقنا العميق إزاء الانتهاكات والتجاوزات المبلغ عنها لحقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال العنف الجنسي والجنساني الواسعة الانتشار. ونرحب بنشر التقرير المشترك لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان. وندعو إلى التنفيذ الكامل لتوصيات التقرير وكفالة مساءلة الجناة. والأمر متروك الآن للحكومة الإثيوبية للوفاء بوعودها بهذا الصدد.

وفي الختام، أود أن أعرب عن أسفي العميق لأن الحالة في شمال إثيوبيا، بعد مرور عام على بدء النزاع، لم تشهد سوى التدهور، وترافق ذلك مع توسع نطاق الأعمال القتالية وتزايد عدد القتلى ومعاناة المدنيين والحالة الإنسانية الكارثية. ومن أجل الحفاظ على استقرار إثيوبيا ووحدتها وسلامتها الإقليمية، يجب على جميع الأطراف وقف الأعمال العدائية وحل خلافاتها من خلال حوار وطني حقيقي وشامل.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن التقدير والشكر لمجلس الأمن على إصداره البيان الصحفي (SC/14691) يوم الجمعة

الماضي، حيث دعونا إلى وقف إطلاق النار وأعربنا عن قلقنا الشديد إزاء الحالة في إثيوبيا. وأشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها اليوم. وأشكر أيضا السيد أوباسانجو، الممثل السامي لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لمنطقة القرن الأفريقي، على إحاطته، وتحديدا على تقاريره الميدانية وجهوده في المنطقة. ونحث بقوة جميع الأطراف على دعمه والتعاون معه في عمله لإحلال السلام والاستقرار في المنطقة.

والصراع في إثيوبيا مستمر منذ عام كامل، وهذا مَعلم محزن للغاية. وكما ذكر زميلي الأيرلندي في وقت سابق، فقد التزمنا الصمت لفترة طويلة جدا. وشهدنا خلال العام الماضي أعمال عنف مستمرة؛ وشهدنا انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان وارتكاب فظائع؛ ورأينا تقارير موثَّقة وموثوقا بها ومستمرة من مجموعة واسعة من المصادر تفيد باستخدام النهب والتشريد والإعدام خارج نطاق القضاء والاغتصاب والعنف الجنسي كأسلحة حرب؛ وقد شهدنا خطر المجاعة الجماعية يلوح في الأفق بشكل كبير حيث تم تأخير المساعدات الإنسانية والإمدادات الطبية ومنع وصولها إلى المدنيين الذين هم في أمس الحاجة إليها.

ويتناول التقرير المشترك الذي صدر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان كل ذلك بالتفصيل وبوضوح شديد. كما أنه يوضح وقوع انتهاكات وتجاوزات كثيرة لحقوق الإنسان. ويُبيّن التقرير أن قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية وقوات الدفاع الإريترية وقوات أمهرة الإقليمية والجبهة الشعبية لتحرير تيغراي كلها مذنبة. ولا يوجد رجال طيبون هنا، هناك فقط ضحايا من جميع الأطراف.

وكان ذلك التقرير الحيوي محدودا من حيث الجغرافيا والتسلسل الزمني. وينبغي توسيع نطاق كليهما لكفالة إمكانية التحقيق في الادعاءات الأحدث عهدا الواردة من جميع أنحاء المنطقة ومحاسبة الجناة. وفي الوقت نفسه، لا يمكن التسامح مع الانتهاكات والتجاوزات الموثقة. ويتعين إبعاد الأفراد المشتبه فيهم من الخدمة الفعلية في انتظار التحقيق معهم. ويجب السماح للهيئات المستقلة بالتحقيق وكفالة المساءلة. ويجب منح الجهات الإنسانية حرية الوصول بدون عوائق. كما يجب أن يتوقف العنف.

فهذه ليست إثيوبيا التي كنا نظن قبل عامين أننا سنراها، عندما كنا نشيد بالبلد باعتباره أسرع الاقتصادات نموا في أفريقيا. ووحدة وسلامة الدولة الإثيوبية تواجه تهديدا وجوديا من الداخل، ويتعرض ملايين المدنيين الأبرياء للخطر مع اتساع نطاق النزاع وتقدم الأطراف المتحاربة نحو أديس أبابا.

ولقد حان الوقت لجميع الأطراف لوقف الأعمال العدائية فورا والامتناع عن التحريض على العنف والانقسام. فالخطاب العدائي واللغة التحريضية من جميع أطراف النزاع لا تؤدي إلا إلى تفاقم الحالة وتؤدي إلى العنف الطائفي. كما حان الوقت لكي تشارك حكومة إثيوبيا والجبهة الشعبية لتحرير تيغراي وجميع الجماعات الأخرى فى مفاوضات فورية لوقف إطلاق النار من دون شروط مسبقة، سعيا لإيجاد طريق مستدام نحو السلام .

كما أن الوقت قد حان أيضا لانسحاب قوات الدفاع الإريترية من الأراضي الإثيوبية. وقد حان الوقت لكي يضعوا أسلحتهم جانبا. واسمحوا لي أن أكرر ذلك: لقد حان الوقت لكي يضعوا أسلحتهم جانبا. ويجب أن تتوقف هذه الحرب بين الرجال الغاضبين والمتحاربين الذين يتسببون في وقوع الضحايا من النساء والأطفال.

وبينما ندعو إلى السلام، أود أن أخاطب بعض المنتقدين الذين قالوا إن الولايات المتحدة منحازة تجاه أحد طرفي النزاع. ودعوني أقل بكل وضوح: نحن ندين العنف من جميع الأطراف. وندين جميع انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات التي ترتكبها جميع الأطراف. ولذلك فنحن ندين العنف الذي تمارسه قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية وقوات الدفاع الإريترية، كما ندين العنف الذي تمارسه الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي. وندين توسيع الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي لنطاق الحرب خارج تيغراي. ويجب على الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي الانسحاب من العفر وأمهرة. وندعو الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي وجيش تحرير أورومو إلى الوقف الفوري للتقدم الحالي نحو أديس أبابا.

كما ندعو الحكومة الإثيوبية إلى احترام القانون الدولي الإنساني. ونحن لا ننحاز إلى أي طرف. فالإثيوبيون الأبرياء يتضورون جوعا في شمال إثيوبيا. وكذلك فإن حجب المواد الغذائية والطبية أمر غير مقبول. وهو ليس تكتيكا مقبولا في أي وقت، وبصراحة، إنه غير معقول، وليس ما نتوقعه من إثيوبيا.

ويجب على الحكومة الإثيوبية أن تسمح لوكالات الأمم المتحدة وشركائها بتزويد عملياتهم بالخبرة المتخصصة اللازمة للقيام باستجابة فعالة. والطرد المتهور لمسؤولي الأمم المتحدة إهانة للأمم المتحدة ولشعب إثيوبيا. ويجب على الحكومة الإثيوبية أيضا أن تحقق في أعمال القتل المروعة للعاملين في المجال الإنساني وحقوق الإنسان وأن تحاسب المسؤولين عنها. كما يجب أن توقف جميع عمليات الاحتجاز التعسفي والاستهداف العرقي في أديس أبابا.

ونظرا لحالة الطوارئ في جميع أنحاء البلد، فإننا نشعر بالقلق إزاء سلامة مواطني الولايات المتحدة وموظفي الحكومة ومُعاليهم. ولا يزال أمن مرافقنا بالغ الأهمية. وسنبذل كل ما في وسعنا للحفاظ على سلامة شعبنا، ولكننا نطلب أيضا عدم استخدام حالة الطوارئ كذريعة لمهاجمة المدنيين.

ونحن وكل شخص هنا نعرف أن الحل الوحيد للنزاع هو الحل السياسي. وتحقيقا لتلك الغاية، يتعين على الاتحاد الأفريقي أن يضطلع بدور مهم في حل النزاع والحفاظ على السلم والأمن الإقليميين. وأشكر الرئيس أوباسانجو مرة أخرى على جهوده. وبالمثل، نؤيد دعوة الرئيس الكيني كينياتا في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر إلى عودة جميع الأطراف إلى المفاوضات السياسية، فضلا عن جهوده في ذلك الصدد.

وفي نهاية المطاف، فإن زعماء وشعب إثيوبيا هم وحدهم القادرون على إحلال السلام الدائم في إثيوبيا. ولا يمكن التوصل إلى تجديد ديمقراطي واقتصادي أوسع إلا من خلال إجراء حوار أوسع يمثل كامل الشعب الأثيوبي بشأن مستقبل دولتهم. الأوان لم يفت مطلقا على السلام، ولكن كلما طال أمد هذا الصراع كلما أصبح الطريق إلى السلام أصعب وسيلقى المزيد من البشر حتفهم. وكما سمع أعضاء المجلس من الممثل السامي أوباسانجو فإن الفرصة محدودة والوقت ينفد. أحث جميع الأطراف – وأكرر جميع الأطراف – بأشد العبارات الممكنة على الابتعاد عن حافة الهاوية، وقيادة شعوبها نحو السلام، واستئناف خطة التنمية التي ستؤدي إلى ازدهار جميع الإثيوبيين.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): استمعنا بعناية إلى الإحاطتين اللتين قدماهما الممثل السامي لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في القرن الأفريقي، السيد أولوسيغون أوباسانجو، وكذلك وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام روزماري ديكارلو، بشأن آخر تطورات الحالة في شمال إثيوبيا.

ونرحب بالممثل الدائم لإثيوبيا في جلسة اليوم.

لقد راقب الاتحاد الروسي بقلق استمرار تطور الحالة في مناطق تيغراي وعفار وأمهرة الإثيوبية، حيث تجري اشتباكات بين القوات الحكومية ووحدات قوات الدفاع عن تيغراي وغيرها من الجماعات التي انضمت إليها، بما في ذلك جيش تحرير أورومو. وقد أظهر القتال الدائر حول مدينتي ديسي وكومبولتشا الأسبوع الماضي بوضوح أن العنف المستمر سيؤدي إلى خسائر إضافية وعواقب إنسانية وخيمة على المدنيين.

إن ما يثير القلق بوجه خاص هو استمرار تدهور الحالة الإنسانية في المناطق المتضررة من الأعمال العدائية. في ديسي وكومبولتشا، حيث كان يعيش عدد كبير من اللاجئين والمشردين داخليا قبل اندلاع النزاع، أدت الاشتباكات إلى ارتفاع سريع في عدد اللاجئين والمشردين داخليا. ونتيجة للهجمات المستمرة التي تشنها الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، بلغ العدد الإجمالي للمدنيين المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية ٧ ملايين شخص. يجب زيادة المعونة الإنسانية المقدمة إلى جميع مناطق البلد. وما زلنا نؤكد على ضرورة تقديمها بالتنسيق الوثيق مع الحكومة ذات السيادة ومع الالتزام الصارم بالمبادئ التوجيهية الأساسية للأمم المتحدة.

وكما ذكرنا في الماضي فإن الانقسامات في إثيوبيا عميقة ولها سياق تاريخي معقد. علاوة على ذلك، يمكن أن يكون للتطورات

في البلد أثر سلبي كبير على المنطقة بأسرها. وفي ذلك الصدد، دعونا خلال الأشهر القليلة الماضية أصحاب المصلحة ذوي النفوذ في المنطقة، وكذلك وسائط الإعلام، إلى التصرف بمسؤولية لتجنب تصعيد الخطاب الدولي والامتناع عن زيادة تأجيج نيران الصراع الطائفي المتصاعد أصلا.

ونعتقد أيضا أن فرض جزاءات انفرادية غير قانونية والتهديد باستخدام هذه الجزاءات ورفض تقديم المساعدة الاقتصادية لها نتائج عكسية للغاية ولن تؤدي إلا إلى تفاقم الحالة بالنسبة للناس العاديين الذين يعانون أصلا، بدلا من أن تؤدي إلى المصالحة.

لا توجد طريقة أخرى لحل الصراع سوى دعم الجهود الوطنية والإقليمية لإنهاء المواجهة العسكرية بين الإثيوبيين وإقامة حوار بهدف استعادة السلام وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي التدريجي في جميع أنحاء البلد. في مراحل مختلفة من التاريخ أثبت الإثيوبيون مرارا وتكرارا قدرتهم على العيش في وئام بين الأعراق وعلى بناء دولة مشتركة. وقد تأكد ذلك من خلال إجراء انتخابات عامة سلمية وديمقراطية في وقت سابق من هذا العام. كما تجلى ارتفاع مستوى الدعم لحكومة البلد في الاحتجاجات الجماهيرية الأخيرة في أديس أبابا.

نحن على علم بجهود الوساطة التي بذلتها مؤخرا الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. للأسف، وكما تدل على ذلك الحالة على أرض الواقع، لم تسفر هذه الجهود حتى الآن عن نتائج هامة. ونأمل في هذا الصدد أن يتخذ السيد أوباسانجو، بوصفه وسيطا نزيها ومحايدا، الخطوات العاجلة اللازمة لعكس اتجاه الزخم في اتجاه السلام. إن جميع الإشارات الضرورية الصادرة عن مجلس الأمن قد تم إرسالها في بيانه الصحفي، الذي اعتمد في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر (SC/14691).

كما أننا نرحب بالعمل الذي قام به في المنطقة وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مارتن غريفيث. ونأمل أن تسفر تلك الجهود عن زخم للعمل الذي يقوم به في الميدان موظفو المساعدات الإنسانية، بما في ذلك ما يتعلق بتقديم مساعدة إنسانية بلا قيود.

وفي الختام، نؤكد من جديد التزامنا بالحفاظ على وحدة البلد الصديق إثيوبيا وعلى سلامته الإقليمية. ولدينا اعتقاد راسخ بأنه لا يمكن أن يكون هناك أساس آخر لحل المسائل الخلافية المعلقة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المكسيك.

أود بالطبع أن أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو والرئيس أوباسانجو على إحاطتيهما المنيرتين للغاية.

لقد عقدنا جلسة اليوم بسبب قلقنا الشديد إزاء الحالة في إثيوبيا. إن تقدم الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، وتعبئة جيش تحرير أورومو، واستمرار الجيش الإثيوبي في القصف الجوي لمدينة ماكيلي تشكل تصعيدا مطردا للأعمال العدائية، والتي تنتشر الآن تداعياتها إلى منطقتي أمهرة وعفار.

إن القرار الذي اتخذته حكومة إثيوبيا مؤخرا بإعلان حالة الطوارئ يبين بوضوح أنه إذا استمر الطرفان في الخيار العسكري فإن الصراع سينتشر إلى البلد بأكمله وستكون له عواقب وخيمة، ليس فقط على شعب إثيوبيا، الذي يعاني منه بالفعل، ولكن أيضا على المنطقة بأسرها. ولهذا السبب نؤيد ونشجع الجهود الإقليمية لإيجاد حل تفاوضي للأزمة، ولا سيما جهود الممثل السامي للاتحاد الأفريقي في القرن الأفريقي، الرئيس أوباسانجو.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، نشعر بالقلق لأن الهجمات الجوية في ماكيلي قد أجبرت الأمم المتحدة بالفعل على تعليق رحلاتها الجوية إلى تلك المدينة. وقد أدى ذلك إلى وقف دخول النقدية وموظفي المساعدة الإنسانية، مما أدى إلى تدهور الأحوال المعيشية للمدنيين. ويساورنا القلق لأنه على الرغم من أن الأغذية والسلع الأساسية متاحة لشعب تيغراي إلا أنه لا يمكن إيصالها بسبب نقص الوقود والمال لدفع مستحقات المتعاقدين. يجب على الحكومة الإثيوبية أن توفر ضمانات أمنية لكفالة استئناف الرحلتين الأسبوعيتين إلى ماكيلي، واللتين كانتا تعملان حتى أسابيع قليلة مضت. ويجب على جميع الأطراف احترام

التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وضمان وصول المعونة الإنسانية بلا قيود، ودون مزيد من التأخير.

تحيط المكسيك علما أيضا بالتقرير المعني بالتحقيق المشترك لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان حول النزاع في تيغراي، والذي يصف الهجمات على المدنيين، مثل الإعدام خارج نطاق القضاء، والتعذيب والاختفاء القسري، والعنف الجنسي والجنساني، والتشريد القسري للمدنيين، والحرمان من الحصول على المعونة الإنسانية، واعتقال الصحفيين وترهيبهم، في جملة أمور. يجب التحقيق في هذه الانتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من جانب جميع أطراف النزاع ومعاقبتها. وفي هذا الصدد، يكرر وفد بلدي دعوة المجلس إلى جميع الأطراف للتوسط من أجل وقف إطلاق النار وتهيئة الظروف المناسبة لإجراء حوار وطني. وتدعو المكسيك إلى الشروع فورا في مفاوضات دون شروط مسبقة من أي نوع.

وتأسف المكسيك لأن مجلس الأمن لم يتمكن من منع تصعيد النزاع، وذلك على الرغم من وجود دلائل على الإمكانات المدمرة لهذا النزاع والتحذيرات المتكررة التي وجهتها وكالات الأمم المتحدة بشأن خطورة الحالة الإنسانية. يساورنا قلق عميق من استخدام خطاب تحريضي يؤجج العداء بين الجماعات العرقية. ونعلم إلى أين يمكن أن يؤدي استخدام خطاب الكراهية في مثل هذا البلد المتنوع.

بيد أننا واثقون من أن مجلس الأمن قد تعلّم من أخطاء الماضي وأنه سيضطلع بمسؤوليته هذه المرة عن تيسير عملية سياسية تؤدي إلى السلام في إثيوبيا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل إثيوبيا.

السيد آمدي (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة والسماح لبلدي بالمشاركة في هذه الإحاطة. وأهنئكم أيضا، سيدي الرئيس، على تولي المكسيك رئاسة المجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر.

وأشيد بحضور فخامة الرئيس أولوسيغون أوباسانجو، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي في منطقة القرن الأفريقي ووكيلة الأمين العام السيدة روزماري ديكارلو. وأشكرهما على إحاطتيهما.

قبل عام تعرضت القيادة الشمالية لقوات الدفاع الوطنية الإثيوبية لهجوم داخلي. وقتل الرجال والنساء الآمنون الذين يرتدون الزي العسكري في الساعات المظلمة من ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠. وكوفئت خدمتهم وتضحيتهم الطويلة الأمد لقوات الدفاع الوطنية بمستويات غير مسبوقة من الخيانة وهجوم خائن شنته الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي. وسوف تذكر إثيوبيا دائما هؤلاء الوطنيين وخدمتهم وتضحيتهم. وسيسجل ذلك اليوم أيضا يوم عار في تاريخ إثيوبيا الحافل بالفخر. وفي هذا الصدد، أود أن أتقدم بالشكر إلى أعضاء المجلس الذين وقفوا إلى جانب بلدي خلال هذه السنة العصيبة.

لقد تمكنا في العام الماضي من دحر التهديد العسكري الذي تشكله الجبهة الشعبية. وبالتوازي مع ذلك بذلنا كل الجهود لتوفير الأغذية والمواد غير الغذائية للمحتاجين في تيجراي ووقعنا اتفاقية مساعدة إنسانية مع الأمم المتحدة؛ وأنفقنا ما يقرب من ١٠٠ مليون بر إثيوبي للمساعدة وإعادة الإعمار وأعلنا وقف إطلاق نار لاعتبارات إنسانية وسحبنا قواتنا وناشدنا الجماعة الخائنة لكي تسلّم قادة مخططها الإجرامي وأن تترك الجنود ليعيشوا في سلام. ولكن ثبت أن كل ذلك ليس سوى عبث لأنه لم يساعدنا على تحقيق السلام.

واليوم لن أقدم للمجلس تفاصيل عن المساعدة الإنسانية التي قدمناها لشعبنا المحتاج. ونتيجة لاستمرار الحرب الإجرامية التي تقوم بها الجبهة الشعبية التي لا تزال منتشرة على نطاق واسع حرم مواطنو إقليم تيجراي المحتاجين إلى مساعدة إنسانية عاجلة من الحصول عليها. وأصبح الناس في منطقتي عفار وأمهرة معرضين للخطر. وتتعرض المدن والبلدات للقصف بل قتل السكان على عتبات منازلهم وتستمر سرقة ادخارات المواطنين الذين حصلوا عليها بكدحهم. وما تزال جبهة التحرير تسبب الرعب والفوضى نظرا لطبيعتها القاسية وانعدام ضميرها.

وإذ نتكلم الآن يدافع الإثيوبيون في الجزء الشمالي من البلد عن حياتهم وحياة أطفالهم. إن الشاحنات التي أرسلناها إلى تيجراي محملة بالمواد الغذائية والطبية تستخدم الآن لنقل الأسلحة والمقاتلين الشباب الذين تم خداعهم أو أجبروا على القتال ضد إخوانهم وأخواتهم دون وجود مصلحة عامة واضحة وإنما من أجل المخططات السياسية الناشئة عن جشع قلة من الأفراد.

ونحترم الدعوة إلى الحوار السياسي ونلتزم بها. وهو نهج نقتنع به تماما بل طبقناه في حل الكثير من المنازعات داخل الدول وفيما بينها.

ولا يختلف وضعنا الراهن في جوهره عن ذلك. فهناك اختلافات ومظالم سياسية عميقة الجذور في ديمقراطيتنا الوليدة. ونحن أيضا أمة متنوعة وموطن لـ ٨٣ لغة ومجموعات كثيرة لا توليها عناوين الأخبار الرئيسية اهتماما مع أن لها مطالب وأهدافا مشروعة لم تُلبَّ بعد. لكن على الرغم من تلك المظالم لم تحمل أي جماعة سياسية السلاح ضد أشقائها. ولم تشن أي جماعة عرقية أو سياسية حربا على الوطن الأم على الرغم من المطالب التي لم تتحقق.

إن التنوع ليس مشكلة في إثيوبيا كما أن التحدي الذي يواجهنا ليس الفشل في إدارة التنوع كما يفترض البعض لأن التنوع ميزة لإثيوبيا. إن مشكلتنا هي أن مجموعة إجرامية رفضت المساواة وأطلقت العنان لمشاعر تفوقها وامتيازها الآثمين. وللأسف، حصلت تلك المجموعة على دعم من مصادر عديدة: فهناك بعض وسائل الإعلام في الغرب وبعض الموظفين وقادة المنظمات الدولية يقدمون لها الدعم علنا. وربما يكون مفاجئا أن نعلم أحيانا دوافع المجموعة وخطواتها التالية من بيانات وخطابات أدلى بها مسؤولون رفيعو المستوى في تلك الكيانات.

وكما يذكر الأعضاء، لقد اضطر المجلس نفسه إلى الانعقاد بسبب تقارير كاذبة تزعم ارتكاب جرائم شنيعة، بما في ذلك استخدام الجوع كسلاح من أسلحة الحرب. ونحن ممتنون لظهور الحقيقة وتبدُّد تلك الاتهامات الخبيثة بعد اكتمال تقرير التحقيق المشترك الذي أجرته اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ولم تلق مناشدتنا لأعضاء المجتمع الدولي والدول والجهات الفاعلة من غير الدول للامتناع عن تقديم أي دعم مادي أو معنوي لتلك الجماعة آذانا صاغية.

وعليه أصبحت الجبهة الشعبية أكثر جرأة وتماديا. وامتنعت عن إحصاء أرواح الإثيوبيين الذين ضحت بهم في إقليم تيجراي في سعيها اليائس هذا. وأصبحت الآن أكثر جرأة إلى مستوى يهدد بعزل حكومة اتحادية منتخبة شعبيا وزعزعة استقرار أمة يبلغ عدد سكانها ١١٢ مليون نسمة. ونكرر مناشدتنا مرة أخرى لمؤيدي الجماعة – الذين ما فتئوا يزودونها بمعدات الاتصالات والمعلومات الساتلية والأسلحة وحتى المقاتلين – بالكف عن ذلك العمل غير القانوني وغير الأخلاقي أيضا.

إن إثيوبيا ما تزال مكلومة وما أصابنا على أيدي تلك الجماعة الإجرامية سيتطلب جهودا مشتركة بين الأجيال للتعافي منه. ولذلك فإن إثيوبيا بحاجة إلى مشاركة أطفالها في الحوار والمصالحة. لقد أعربنا مرارا وتكرارا عن استعدادنا وشرحنا استعدادنا لإجراء حوار سياسي وطني. ولولا إراقة الدماء التي سببتها جبهة التحرير لكان ممكنا حل المستقبل السياسي لتلك الجماعة من خلال الحوار.

تماشيا مع التزامنا عرضنا تقديم الدعم وتعهدنا بالعمل مع جميع أصدقائنا للتعلم من تجاربهم واستخلاص الدروس المتاحة والحصول على الدعم المطلوب. ورحبنا بالممثل السامي للاتحاد الأفريقي في منطقة القرن الأفريقي وساعدناه في أداء دوره. ونعتقد أن الحل الإقليمي أفضل دعم لنا في التغلب على المشكلة

بيد أن طريقنا إلى الحوار والحل السياسي لن يكون مباشرا أو سهلا. ونولي اهتمامنا في الوقت الراهن إلى وقف تقدم جبهة التحرير وإنقاذ جمهورنا والوصول إليه، إذ عانى كثيرا من الأساليب القاسية والخادعة لهذه الجماعة. وفي هذا الصدد، نذكر جميع من يهمهم الأمر بأنه لا يوجد طرفان في هذه المسألة. فهناك حكومة تمثل إرادة الشعب الإثيوبي والدولة الإثيوبية وهناك جماعة تواصل السعي لتحقيق أهدافها الجشعة والإجرامية بارتكاب الفظائع. ولن تؤدي أي محاولة بما في ذلك الحملة الإعلامية التي شهدناها في الأيام القليلة الماضية لغسل أموال الجبهة التحرير الوطنية والتقليل من الفظائع التي ارتكبتها بحق الشعب الإثيوبي إلا إلى نتائج عكسية.

وانطلاقا من اقتناعنا بالحلول السلمية لجميع النزاعات، سنواصل العمل مع جميع الجهات الفاعلة ذات النوايا الحسنة والممثل السامي للاتحاد الأفريقي والقادة الإقليميين. وفي سياق هذه العملية، نأمل أن نحظى بتفهم المجلس وأعضائه. وأؤكد لأعضاء المجلس أن بلدي سينتصر، كما فعل في الماضي، في مواجهة جميع المحن.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*)**:** لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.